

وقع اتفاقاً للتعاون النفطي مع المكسيك لتبادل الخبرات وإقامة مشاريع مشتركة

## النجمي: استقرار أسواق النفط سيستغرق وقتاً

### روسيا تنوي بيع 20٪ من «روسنفت»

موسكو - أ.ف.ب. أعلن وزير المال الروسي انطون سيلوانوف أن الحكومة الروسية تنوي بيع 19,5٪ من حصصها في مجموعة روسنفت العملاقة لتعويض تراجع الإيرادات في الموازنة بسبب الأزمة. وتملك روسيا حالياً 70٪ من روسنفت التي تمثل 40٪ من الإنتاج النفطي الروسي. وكان قد أكد الوزير الروسي سابقاً أن الحكومة تبحث عن إيرادات جديدة كعمليات خصخصة بـ (12 مليار يورو) خلال عامين. ووضعت موازنة العام 2016 استناداً إلى سعر برميل نفط قدره 50 دولاراً مع عجز بقيمة 3٪ من إجمالي الناتج الداخلي وهو الحد الذي طلبه الرئيس فلاديمير بوتين عدم تجاوز. وبحسب الوزير، يجب أن يرتفع سعر برميل النفط إلى 82 دولاراً لتأمين التوازن. وإذا كان العجز قد بقي مضبوطاً العام الماضي بـ 2,6٪ فإن هذا العام سيكون أصعب.

وقال الوزير في حديثه «بلغ سعر النفط 25٪ مما كان عليه قبلاً. علينا وضع موازنة الدولة في ضوء هذا الواقع الجديد»، مضيفاً أنه قد يتم أيضاً خصخصة مصرفي سيرينك وفي تي بي بنك. وحذر الوزير من تفاقم الوضع رغم امتلاك روسيا احتياطي قدر في نهاية العام بـ 8300 مليار روبل (97 مليار يورو). وقال «يمكننا أنفاق الاحتياطي إذا لم نتخذ تدابير أخرى».



تحويلات كبيرة في أسواق النفط وازدحام السعودية تستعد لها



علي النجمي

تأتي تصريحات النجمي في الوقت الذي تستعد فيه إيران عضو منظمة أوبك لرفع صادراتها النفطية بعد رفع العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها أمس الأول.

من جانب آخر، قال النجمي إنه سيوقع اتفاقاً للتعاون النفطي مع المكسيك يغطي تبادل الخبرات وإقامة مشاريع مشتركة واستثمارات متبادلة.

رويترز: قال وزير البترول السعودي علي النجمي أمس إن استعادة الاستقرار في سوق النفط العالمية سيستغرق بعض الوقت، لكنه ما زال متفائلاً بالمستقبل.

وقال الوزير في كلمة ألقاها خلال مؤتمر في الرياض حضره الرئيس المكسيكي ووزير طاقته إن سوق النفط شهدت خلال تاريخها الطويل فترات من عدم الاستقرار والتقلبات الحادة للأسعار والدورات الاقتصادية النفطية.

وأضاف أن الوقت الراهن أحد هذه الفترات وأن قوى السوق والتعاون بين الدول المنتجة دائماً ما يؤديان إلى استعادة الاستقرار الذي قد يستغرق بعض الوقت. وقال النجمي إنه متفائل بالمستقبل والعودة لاستقرار أسواق النفط العالمية وتحسن الأسعار والتعاون بين كبرى الدول المنتجة.

بمعدل 500 ألف برميل يوميا بعد رفع العقوبات

## إيران ترفع صادرات النفط.. وحقبة اقتصادية جديدة

### بورصة طهران تزين بالأخضر



احمد موسى

ارتفع مؤشر بورصة طهران اليوم الأحد بنحو 0,87٪، رابحاً 570 نقطة ليصل إلى مستوى 65958 نقطة وذلك بدعم من دخول الاتفاق المبرم بين طهران والقوى الكبرى لرفع العقوبات حيز التنفيذ. ويأتي صعود البورصة الإيرانية اليوم في الوقت الذي هوت فيه أغلب البورصات الخليجية جراء استمرار تهوي أسعار النفط وتوقعات بمزيد من التراجع للأسعار مع إعلان طهران نيتها زيادة إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميا وهو ما يزيد من تخمة المعروض النفطي. وشهدت أسواق الخليج تراجعاً حاداً حيث تراجع سوق دبي 4,6٪ وأبوظبي بنحو 4,24٪ وهبط السوق القطري بنسبة 7,16٪ فيما تراجع السوق الكويتي 3,18٪.

ويبلغ إنتاج إيران من النفط حالياً نحو 2,73 مليون برميل حيث تسعى طهران لزيادة إنتاجها النفطي لتعويض سنوات العقوبات التي فرضت عليها.

واستطاعت البورصة الإيرانية أن تحقق نمواً بلغت نسبته 7٪ منذ بداية العام رغم الخسائر الفادحة التي منيت بها أسواق العالم.



عصر جديد ينتظر أسواق النفط بعد رفع العقوبات عن إيران وتصميمها على رفع صادراتها النفطية

من الدولارات وستتمكن الشركات العالمية التي منعت في السابق من التعامل مع إيران من استغلال سوق متعطشة لكل شيء من الصناعات والاستثمارات.

إجراءات تجميد أصول اتخذتها طوكيو ضد أفراد وجماعات إيرانية انخرطت في أنشطة نووية. وسيفك الآن تجميد أصول إيرانية بعشرات المليارات

مشروعات النفط والغاز الإيرانية. وأضاف أنه إلى جانب الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة الإيراني سيجري وقف بعض

تفرضها على إيران «خلال بضعة أيام». وقال مسؤول في وزارة الخارجية اليابانية إن من بين هذه العقوبات وقف الاستثمارات الجديدة في

145 وفداً

تجارياً واقتصادياً

واستثمارياً زاروا

طهران لإبرام

اتفاقات

وصفقات

وتتأهل

و«نشل» تعلان

استعدادهما

للعودة إلى طهران

## مسؤولون أوروبيون يزورون طهران لتعزيز علاقات الطاقة

في الزيارة الأولى التي تستمر 4 أيام وبعد ذلك يتوجه مسؤولون رفيعو المستوى ربما بصحبة وفد من قطاع الأعمال إلى طهران.

وقال أيراس كانتني إن مجالات التعاون المحتملة تشمل جميع قطاعات الطاقة - النووية والنفط والغاز والمتجددة - وكفاءة استغلال الطاقة.

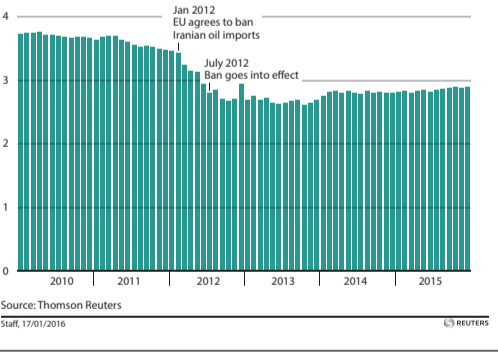
أدى دورها كمورد لثلث إمدادات النفط والغاز للاتحاد إلى انقسام في صفوفه. وقال أيراس كانتني في بيان «تتجه أول بعثة تقييم فني في قطاع الطاقة للبلد (إيران) في مطلع فبراير».

وصرح مسؤول بالاتحاد الأوروبي طلب عدم نشر اسمه أن نحو 15 مسؤولاً من الاتحاد سيشاركون

رويترز: قال مفوض المناخ والطاقة بالاتحاد الأوروبي ميغيل أرياس كانتني أمس أن المفوضية الأوروبية ستترسل في فبراير أول «بعثة تقييم فني» لبحث العلاقات مع إيران في قطاع الطاقة بعد رفع العقوبات الدولية عن طهران. وتحصر المفوضية الأوروبية على الحصول على إمدادات من إيران كبديل للواردات من روسيا التي



### إنتاج النفط الإيراني (بالمليون برميل باليوم)



Source: Thomson Reuters DataStream

### تفوقت على الأسواق الناشئة

## «آسيا كابتال»: آسيا مصدر جذب كبير للاستثمارات الخارجية

الإجمالي من 4,9٪ إلى 17,3٪، على أساس مئوي محسوب بنفس المقياس في الولايات المتحدة.

وأوضح التقرير أن الأبحاث تشير إلى أن ما جعل آسيا تتميز عن بقية الدول الناشئة هو الظروف المواتية التي لعبت دوراً لافئاً مثل الإرث الاستعماري والجودة المؤسسية. ومع ذلك، ووفقاً لتفسيرات الاقتصاد العالمي يذكر أن شرق آسيا قد سجلت معدلات تضخم أقل بكثير من معظم المناطق النامية الأخرى في الفترة ما بين 1970 و2010. كما خلقت الحصة المالية مساحية ووفرة للسماح بتنفيذ سياسات استقرار مالية لمواجهة التقلبات الدورية. وفي الواقع، ظلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي دون 50٪ ونسبة العجز الأولي دون 2٪ في فترة الخمس عشرة سنة. هذا وقد تزايد الاستثمار الأجنبي بمعدل أكثر من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 1990 و2010. في حين حافظت مستويات الاستثمار وهي الأبرز على نسبة تفوق الـ 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي منذ السبعينيات ونسبة تفوق الـ 40٪ في السنوات الخمس الماضية.

في آسيا، فإنه من المتوقع أن تواصل آسيا تفوقها على الاقتصادات الناشئة الأخرى في المنطقة.

من جانب آخر، يرى التقرير أنه بالكاد قد تغير ترتيب معظم المناطق من حيث الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الـ 40 الماضية منذ عام 1970 حتى 2014. حيث ارتفع نصيب أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الناتج المحلي الإجمالي من 6٪ إلى 8٪ في تلك الفترة، في حين حافظت منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية على مساهمتها في الناتج العالمي بنسبة 2,2٪. كما تحسن إنتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير من 1,3٪ إلى 4,5٪، ولكن ذلك يرجع أساساً إلى ازدهار اقتصاد الدول المصدرة للنفط. في حين تظل آسيا الناشئة عامل النجاح الأبرز والوحيد بين الاقتصادات النامية، حيث تضاعف إنتاجها مما يقارب 14٪ في السبعينيات إلى 27,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2014، وذلك على حساب نصيب اقتصاد أوروبا وأميركا الشمالية. ويذكر أن التحسن قد كان على المستوى الكمي والنوعي، حيث تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي

من خلال مجموعة من الأطر المالية والنقدية الملائمة والسياسات الصناعية الفعالة التي استهدفت قطاعات ذات قيمة مضافة عالية ومستويات استثمار عالية، حيث أن أساس هذه الأطر السريعة والنامية والمستقرة يعد بالاستدامة والثبات على المدى الطويل. هذا وقد ظل كل من رأس المال ومستويات التجارة مرتفعة بالمقارنة مع المناطق الأخرى الناشئة في عام 2014، والتي تبلغ 41٪ و63٪ من الناتج المحلي الإجمالي في آسيا على التوالي. لاتزال المنطقة مصدر جذب لكميات كبيرة من الاستثمارات الخارجية نتيجة لانخفاض معدل التضخم البالغ 2,7٪ ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة عالية تبلغ 6,8٪. في عام 2014 بلغت استثمارات المنطقة 40٪ من الاستثمارات العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن الأزمة الأخيرة في أسعار السلع الأساسية أن تؤثر إيجابياً على المنطقة، في حين أنها قد تضرر الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية الناشئة الأخرى في أميركا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط. وعلى الرغم من التوضيح الذي ينص على أن المنطقة لاتزال تشهد أساساً اقتصادية قوية

أشار التقرير الأسبوعي للأسواق الناشئة الصادر عن شركة آسيا كابتال الاستثمارية إلى أن عام 2016 قد بدأ بموجة حادة من تراجع أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم. وقد جاء أداء أسواق الأسهم الصينية المنسجم بعدم الاستقرار محفزاً لتنفيذ إجراءات إصلاحية عالمية، في حين يبدو المستثمرون في حالة قلق جراء وضع الأسواق الناشئة بما في ذلك آسيا. في الواقع، فإن الجمع بين السياسات المتباينة المنبثقة في الولايات المتحدة وبقية العالم، وانخفاض أسعار النفط، وتباطؤ النمو والسياسة المنهكة يشكل سياقاً واقعياً للاستثمار، في حين لا علامات تدل على وجود أصول مالية أو منطقة خصبة محفزة للاستثمار. وفي الوقت الراهن من الأفضل أن يتم تكريس الاهتمام في التخطيط للمدى البعيد والاهتمام بموارد العوامل الاقتصادية الأساسية. تاريخياً، لا يزال أداء الاقتصاد العالمي أفضل عامل مفسر لعوائد الاستثمار. وهنا لا بد من التساؤل عما تشير إليه التوجهات العالمية. ويرى التقرير أن صحوه آسيا من غفوتها أصبحت ممكنة